

قولي منصف يرتفع بازالة الملك عن المدير ولو ادعت المديرية او الملقى عنهما
بصفحة بعد موت السيد امة دبرها او علق عنهما وهي حامل به فالولد حلال
وادي وارثه ان مورثه دبرها او علق عنهما وهي حامل به وقت كونه بعد النكاح
او التلقيح وانحصاله قبل موت السيد او ادعت ايضا حملت به بعد التدبير
او التلقيح وولدت بعد موت السيد وهو حلال وهي وارثه انما ولدته قبله
او قبل المدة او التلقيح فهو حق صدق الوارث بجميعه لانها المادعة حريته
نفت ان تكون لها عليه يد وان سمعت دعواها المصلحة الولد فان نكلت
عليها فان نكلت من الولد فن اوله بل علق اذا بلغ وحصان ولو ادعت
المديرية او الملقى عنهما بصفحة على سيدها انه دبرها او علق عنهما بصفحة
وهي حامل به وولدت بعد ذلك فهو تابع لها فانكر سيدها او ادعى ايها الولد
قبل التدبير او التلقيح او انه دبرها او علق عنهما وهي حامل به فلا يثبتها
صدق بجميعه لان الاصل عدم التدبير او التلقيح وله دفع اليد من يازالة
ملكه عنه وعلم من كلام المالكين ان ولد بنت المديرية او الملقى عنهما
بصفحة لا ينعى امة في العتق كما حصل لها تبعها لانهما كونه بعد التدبير
او التلقيح وانحصاله قبل وجود الصفحة التي منها موت السيد في المديرية
فلو وجدت الصفحة وهي حامل به تبينها في العتق فيما يظهر لان الحق لا تلد الا امة
ومعلوم ان المديرية تفتق موت السيد من ثلث المالك بعد الدين والمعلق
عنهما بصفحة كالمديرية فيكون عنهما محسوبا من ثلث المالك بعد الدين
لكن عمله اذا ثبتت الصفحة بموت السيد او وجدت فيهما اختيار
بمخلاف ما لو وجدت فيه اختيارا فان عتقها احاصل بوجود الصفحة
بحسب من راس المال اعتبارا بوقت التلقيح انه لا يمكن منها بالمال
حق الوارثة ولو لم يوف الثلث الا بالمديون او ولدها اقرب في الاصح والنا
لوزع التلقيح عليها لئلا يخرج العزوة للولد فيعتق ويترك الاصل اقله
العلامة المتوهمين عن السيد على اوجه ولما كانت عبارة اصل الكتاب
قاصحة مما تنقله عبارة المؤلف قال **وتهمير بمعدنكر اعمر مما عبر به ٦**

ولد

ولد المكاتب كذا في الفصل كما قاله العلامة المتوهمين وغيره بعد الكتاب
يتبعها ان كان رثتها سواء كان حلالا عند الكتاب او حملت به بعد ما
قدرة من يتولى كلفه بالتدبير السابق للولد الموجود عند الكتابة
واعادته بعد ما هو المتولد فتعتبر في بعض الحكم ما كاد في قطع ود
قاله المؤلف في شرح الروض **رفا** اي في الرق ان يهربت لنفسها او ماتت
قبل العتق **وعتقا** اي في العتق **بالكتابة** اي ليس بها فالبسببية كما قاله
الشيخان القليبي وغيره ويحتمل ان يكون بمعنى عن لا يفتق تاني مصداقا عليه
يكون التدبير يشبهها من العتق عن الكتابة في بان العتق باء النجوم او بالابر
منها او بالاعتاق كما قاله المصنف في شرح الروض **كولد المستولدة** اي فانه
يتبعها في العتق كما حصل لها بالاسيلاان وبهذا يعلم انه لا يرد ما تقدم
من ان كولد المستولدة يعتق بموت السيد وان ماتت امة بعد ما تقدم
بمخلاف ولد المكاتب وان ولدها يتبعها في العتق بخلاف ولد المستولدة
ومثله ولد المديرية والفرق كما قاله القاضي رحمه الله تعالى ان اعتاق المكاتب
جاء من جهة الاستحقاق فابها اعتاق تارة بالاد او تارة بالابر اي واعتاقها
يحصل به الارضاة واعتاق المستولدة ومثله المديرية انما يستحق بالوف
ولا ينجي عليك اعتاقره في ولد المكاتب كتابة صححة او ولد المكاتب
كتابة قاسمة فعليه طريقتان المذهب انه يتبعها كالسبب قاله المؤلف
في شرح الروض ومعلوم ان المكاتب كتابة قاسمة لا تعتق بغير اد ايضا النجوم
كابر منها واد اعزها عنها معتبرا وذلك لاستحالة الكتابة الفاسدة
على التلقيح والحكم فيها بالعتق انما هو حكم التلقيح وهو ان يكون الابا لاد
وخرج بقوله اعادته بعد الكتابة كعادته قبلها فلا يتبعها في الكتابة
بل هو باق على صفة السيد فان شرط اد حوله فيها فسدت لكن يتبع التلقيح
فمجتب معها بالاد من النجوم لوجود الصفحة قاله المؤلف في شرح الروض
وانظر في الولد المقارن علوقه للكتابة هل هو باق لوجود قبيلها ولا يتبعها
اوله كاحادته بعد ما يتبعها تغليب المصلحة في استقبال المتخوف